آراء حول الخليج

العدد 152
أغسطس 2020

إيران وتركيا في الخليج: الإسلام السياسي الممزوج بالقومية والأطماع في الموارد

٣ أسباب تعطل اتفاق نووي إيراني - أمريكي إذا فاز بايدن

ملف العدد:

تدخل الدول الإقليمية في شؤون المنطقة العربية

- الصين واليابان وكوريا والهند "آسينت الخليج" وأعادت اكتشاف صداقات الشرق
- المنطقة تعاني فقدان زمام المبادرة وقفز الذئاب في الفراغ .. وتغير التحالفات
- تتحرك روسيا طبقًا لمصالحها وأولوياتها في المنطقة وقدراتها .. والتوازنات
- "الناتو" يؤيد السراج ولا يتخلى عن حفتر لرأب صدع الخلاف الفرنسي - التركي
- هدف أردوغان حصار السعودية ومصر والإمارات بالتحالف مع إسرائيل وإيران
- الفراغ العربي يساعد إثيوبيا لتكون قوة إقليمية ما يقتضي صياغة سياسة جماعية
- دور السعودية والإمارات حيوي لمكافحة الإرهاب وقطر تدعمه في غرب إفريقيا
- ورقة سيف الإسلام وعقيلة صالح لما بعد السراج ومخاوف مصر في ليبيا مبررة

مخاطر الدور الإيراني/ التركي في الجوار العربي: غياب الدور الدولي

إيران وتركيا في الخليج: الإسلام السياسي الممزوج بالقومية والأطماع في الموارد

لا ينطلق الموقف النقدي للكثير من النخب في الخليج تجاه الجارتين إيران وتركيا من موقف معاد للشعوب الإيرانية أو التركية، كثيرون يعترفون بما قدمته هذه الشعوب للحضارة الإنسانية والإسلامية في السابق، وما أضافت من ثقافة ثرية نفعت البشرية، إلا أن الموقف النقدي (المعترض) ينطلق مما تراه هذه النخب من سياسات في العقود الخمسة الأخيرة للإدارات السياسية لهاتين الدولتين تجاه المنطقة ودول الخليج، وهي سياسات رغم اختلاف ظاهري في التنظيم السياسي تنطلق من مكان واحد تقريبًا قاعدته (الإسلام السياسي) الممزوج بفكر قومي و رغبة في الاستيلاء على الموارد والتموضع السياسي في الجوار. من هذا المنطلق تقف النخب في دول الخليج وفي دول عربية أخرى معارضة لهذا التموضع بالمعنى (الاستعماري الجديد)، فليس من المنطق أن يحارب العرب لسنوات طويلة (معظم سني القرن العشرين وما بعده) أشكال من الاستعمار الإيطالي /البريطاني/ الفرنسي، ثم يقعوا تحت (الاستعمار الجديد) الإيراني أو التركي أو كلاهما معًا في بعض المناطق بسبب ادعاء أن مشروعًا سياسيًا يجب أن يسود. هذا التموضع (الذي يؤدي إلى احتلال) يؤدي إلى انهيار المنظومة الاقتصادية في الدول التي يطالها (كما في سوريا والعراق واليمن ولبنان وليبيا) ويحضر لوضع مجموعة من السياسيين الفاسدين (تحت شعارات مختلفة) لحكم البلدان وإلهاء الشعوب بقضايا جانبية من الحرب إلى الخبز حتى يظلوا في عوز. ذلك المشروع الثنائي وتداعياته وهو ما سوف تعرض له هذه الدارسة.

د. محمد الرميحي

المشروع الإيراني:

ليس جديدًا على السياسة الخارجية الإيرانية، حتى قبل النظام الحالي (الجمهورية الإسلامية ١٩٧٩م) التطلع لتوسيع النفوذ الإيراني تجاه منطقة الخليج، فقد كان ذلك الشعور (القومي) الإيراني و المدفوع ربما بالجيرة والقرب الجغرافي وبفهم معين للتاريخ القديم من جهة، أو بظهور ثروات ضخمة (منذ أربعينات القرن الماضي) في دول الخليج من جهة أخرى بسبب اكتشاف النفط وتسويقه والشروع في بناء اقتصاد حديث، أن يفصح النظام الإيراني عن رغباته الرسمية و في بعض الأحيان تبدو شعبية من أجل مد النفوذ والهيمنة على المنطقة، فقد كان هناك في البرلمان الإيراني (قبل الثورة) وإن كان صوريا (ممثل للبحرين) على أنها تابعة لإيران، ومع قرب خروج النفوذ البريطاني من الخليج (سبعينات القرن الماضي) بدأت مفاوضات دولية وإقليمية مع النظام الإيراني (الملكي) حول قضية البحرين، استقرت إلى تسوية من أجل الخروج من مأزق (الشعبوية المطالبة بالبحرين) فتقرر أن يكون هناك (استطلاع رأي) أو استفتاء تقوم به الأمم المتحدة لاستطلاع موقف شعب البحرين فيما إن كان يفضل الاستقلال أو الانضمام إلى إيران، وفي تقرير الممثل الشخصي للأمين العام المعين للمهمة ذكر أن (الأغلبية الساحقة من شعب البحرين ترغب بالاعتراف بهويتها في دولة مستقلة ذات سيادة كاملة حرة، وأن تقرر بنفسها علاقتها مع الدول الأخرى)، وافقت حكومة الشاه محمد رضا على قرار بعثة الأمين العام و قرار مجلس الأمن اللاحق، وتم تبادل السفارات في وقت لاحق بين طهران والمنامة، وكان الدافع في السابق لمد النفوذ هو قومي أو ما اعتقد محمد رضا شاه أنه (شرطي الخليجي) بديلاً عن النفوذ الغربي، خاصة البريطاني، ولم يكن ذلك سرًا فقد صدرت تصريحات رسمية بذلك ونشر في جرائد خليجية!، وقتها لم يكن هناك كثيرون (مواطنين) في

دول الخليج (يناصرون) أفكار الشاه أو الحكومة الإيرانية، كما الأخيرة كانت مشغولة بملف شط العرب (المتنازع عليه بين إيران والعراق) وأمور أخرى.

البعد الاجتماعي بين إيران والعرب تاريخي وقديم والهجرة من ضفة الخليج (الغربية إلى الشرقية) بسبب (الدفع/الجلب) الاقتصادي، كان قديمًا، فقد هاجرت قبائل عربية إلى الضفة الشرقية (سواحل إيران) واستقرت في الساحل الغربي الإيراني لفترة طويلة بسبب الوفرة الاقتصادية النسبية، وبعد إصلاحات رضا بهلوي الاجتماعية (١٩٢٥-١٩٤١م) متزامنة مع استخراج النفط في الضفة العربية، هاجرت بعض عائلات وقبائل محافظة من (إيران)، بعضها من المذهب الشيعي وأخرى سنية إلى الساحل العربي، وتعاظمت الهجرة (عمال أو سكان) بعد ظهور النفط في مناطق غرب الخليج، فالاشتباك السكاني تاريخي، بل أن كثير من مناطق إيران على الساحل الغربي سكنها وحكمها عرب ولا زالوا، وكان بعضهم قد فقد العلاقة جزئيًا باللغة العربية، سموا في وقت ما (الهولة) أو (الحولة) وفي تسمية أخرى (عرب إيران) بعد هجرتهم إلى الساحل العربي وتعلم بسرعة المهاجرون اللغة العربية وأبناؤهم وأحفادهم اليوم مندمجون في مجتمعات الخليج.

الحقيقة البارزة أن النظام الملكي الإيراني كان يداعب من جهة رأي عام إيراني لشهوة التوسع، من جهة ثانية وقع في معضلة أنه قدم برنامجًا طموحًا للتغيير من الجانب الاقتصادي والاجتماعي لم يرضى قطاعات واسعة من المحافظين ورجال الدين الإيرانيين من جهة، ولم يقدم برنامج سياسي يرضي الحداثيين من جهة أخرى، فأصبح الفريقان (المحافظين والحداثيين)على اتفاق بمعارضة نظام الشاه ومخاصمته، أي كان التغيير الاجتماعي قد حدث في معادلة to quick social reformer which provoke the more conservative elements, and to little political reform which provoke the progressive elements, both of them comes to gothere to oppose the Shah.

بعد سقوط الملكية ١٩٧٩م، تجددت تدريجيًا شهية النظام الجديد (المحافظ) نحو التمدد إلى الجوار، وهذه المرة (تم الإدغام بين المذهبين (الديني) وبين (القومي) في الأيديولوجيا الجديدة، فافترض النظام الجديد كما نص عليه دستور الجمهورية الإسلامية أنه موكل أن يدافع عن الشيعية في أي مكان وأيضًا (المستضعفين) أمام تلك الشعارات التحقت مجموعات من الشيعة العرب في عدد من البلدان العربية بما فيها بعض دول الخليج بالمشروع، وأصبح لرجال الدين (المعممين) سلطة سياسية بجانب سلطتهم المذهبية.

أين تكمن الأزمة الإيرانية الحقيقية

للمتعجل، فإن الأزمة الإيرانية تكمن في الصراع بين النخبة الحاكمة في إيران والنظام العالمي الحديث، والغربي منه خاصة. وللبعض تكمن الأزمة في الفشل الذي تُمنى به الإدارة الإيرانية في تهيئة حياة كريمة وعادلة لقطاع واسع من الشعوب الإيرانية التي تزداد فقرًا، ولآخرين تكمن في أن أموالاً طائلة من ثروة الشعوب الإيرانية تهدر فيما لا طائل منه، وفي صراعات لا يمكن حسمها. حقيقة الأمر أن كل تلك الاقتراحات حول توصيف الأزمة الإيرانية هي فقط نتائج نابعة من الأزمة الكبرى التي تسمى حكم (ولاية الفقيه)، وهي اختراع غير واقعي جاء به السيد الخميني معاكسًا تمامًا لتاريخ من الاجتهادات الشيعية الاثني عشرية، ومعاكسٌ لمسايرة تاريخية من نفور رجال الدين الشيعة من التدخل في الشؤون السياسية على مرِّ عصور.

الأصل في الاجتهاد الشيعي الاثني عشري هو النأي برجال الدين والقائمين على التثقيف الديني الإيماني عن السياسة فيما يعرف بفقه الانتظار، وفقه الانتظار جاء نتيجة تجارب مريرة في الصراع السياسي، انتهت إلى ضرورة انتظار ظهور الإمام الغائب لقيادة الأمة، والنأي بالنفس حتى ذلك الوقت عن العمل السياسي المباشر أو غير المباشر باعتبار ذلك منجاة من الفشل، على أساس أن الشخص العادي -ملكًا أو حاكمًا- يمكن أن يفشل، أما الفقيه فإن فشله السياسي ينسحب على المذهب كله وعلى الحوزة وتحميلهما وزر ذلك الفشل. في المسيرة التاريخية للمذهب الاثني عشري الإيراني كانت هناك بعض الرخص التي ترخص بها بعض الفقهاء للعمل السياسي غير المباشر، ويذكر لنا التاريخ تجربة الحكم الصفوي عندما قرر إسماعيل الأول في بداية القرن السادس عشر الميلادي أن يحول إيران إلى المذهب الشيعي الاثني عشري، وهدف من ذلك إلى إعطاء الشعوب الإيرانية هوية مخالفة للجوار السني ومناصبة للعداء مع العثمانيين السنة، وكانت إمبراطوريتهم العثمانية في ذلك الوقت هي القطب المنافس أو الطامح لبسط سيطرته. وقتها ظهر ما يمكن أن يسمى (ثنائية الفقيه والسلطان)، أي استعانة السلطان الصفوي على امتداد

الاستعمار الجديد الإيراني - التركي توضع يستهدف انهيار المنظومة الاقتصادية في الدول العربية

حكمه وبدرجات مختلفة بالفقيه الشيعي، من أجل ترسيخ سلطانه لدى الشعوب التي سيطرت عليها الإمبراطورية الفارسية، ولكن الفقيه الصفوي لم يجرؤ على أن يكون ذا سلطان سياسي مطلق، بل إن بعض الفقهاء الذين استعانت بهم الدولة الصفوية اختلفت معهم هذه الدولة وهمشتهم في وقت أو آخر.

وفي بداية القرن العشرين ظهر لنا شكلٌ آخر من انخراط الفقيه الاثني عشري في السياسة، هذه المرة من خلال الفقيه الليبرالي الذي حثَّ على المضي في حركة المشروطية أي الديموقراطية ، وهي مطالبة بالتمثيل الشعبي بين عامي ١٩٠٥ – ١٩٠٧م، وتعرف بالثورة الدستورية، التي أدت إلى قيام برلمان شارك فيه بعض الفقهاء، ولكنهم لم يقربوا الحكم المباشر، كان دورهم تحريضيًا. وتبنى عددٌ ليس بالقليل منهم أفكارًا ليبرالية مماثلة لتلك الأفكار السائدة في غرب القارة الأوروبية في تلك الفترة من الزمن، سميت تجربتهم تاريخيًا «الليبرالية المؤمنة». عاد من جديد النظام الحاكم لاستخدام الفقيه الاثني عشري في ستينات القرن العشرين فيما عرف بثورة محمد مصدق الوطنية، ولكنه كان استخدامًا سلبيًا، فقد حرَّض الفقهاء العامة وقتذاك على حكومة محمد مصدق بذريعة أنها (تحمل الأفكار الشيوعية)، وعلى هذا الأساس –وليس من دون دعم غربي– أطيح بثورة مصدق التحديثية. في كل المراحل السابقة كان الفقيه يقوم بدور (السَّنيد) للعمل السياسي الإيجابي أو السلبي، ويُستخدم لتعبئة تعاطف العامة عند الضرورة من أجل نصرة هذا أو ذاك من الاجتهاد السياسي. وكان ذلك منسجمًا مع الفكر التقليدي الاثني عشري من ناحية عدم التورط في حمل العبء السياسي المباشر، وانتظار عودة المعصوم؛ حيث إن إقامة الدولة في زمن الغيبة افتيات على المعصوم؛ لأنه وحده فقط المنوط به إقامة الدولة؛ لأن أحد شروط إقامة الدولة في الفقه الاثني عشري هو جلوس المعصوم على رأسها، والفقيه الاثني عشري المتقدم (المرجع)، هو إمام الدعوة على أكثر تقدير لا إمام الدولة.

القفزة التي فارقت كل ذلك التاريخ هو ما جاء به السيد روح الله الخميني، فقدم فكرة (ولاية الفقيه)، التي سار بها البعض نتيجة ظروف تاريخية معقدة ولكنها مشروطة بما عرفه بعضهم بـ (شورى الفقهاء)، ومع ترسخ سلطة الخميني وعدد من الأحداث العسكرية والسياسية تحول الأمر في ولاية الفقيه من شورى الفقهاء إلى ولاية الفقيه المطلقة، وإمساكه بزمام السلطة المادية (المال والعسكر) والروحية، فتراجعت ثم تنحّت فكرة (ولاية الأمة على نفسها) وغيرت بعض نصوص الدستور الأول إلى حكم مطلق، وهمّش كلا الاجتهادين، المشاركة أو المشروطية، وتحول النظام الإيراني – كما يظهر ويمارس اليوم – إلى نظام استبدادي وشخصاني مطلق، استخدم سلطان الترهيب الذي يقود إلى الخوف ثم الصمت للسيطرة الكلية والشاملة، مما نتج عنه فداحة في التعدي على الحقوق البسيطة للمواطن في إيران وكره في الشارع الإيراني، حتى أصبحت العمامة في الشارع الإيراني قذى في عيون العامة، يقول بعض المنشقين بسخرية إن النظام بأعماله تلك ممهدٌ جيد لقدوم الغائب، لكونه يزيد من تأزيم الوضع الاقتصادي والاجتماعي وتأجُّج الصراع الكوني، هذا النظام خلق له تبع في بعض البلاد سميت (مليشيات) تتخذ من هذا الشعار أو ذلك ذريعة لها لذلك إلى درجة تصرح حيدر مصيلحي وزير الاستخبارات الإيراني السابق أبريل ٢٠١٥م، قال (نحن الآن نسيطر على ٤ عواصم عربية) لننظر الآن إلى الأوضاع الاقتصادية وأسعار العملات والأوضاع الاجتماعية لهذه العواصم. منظمة (أوكس فام) الدولية تعلن قرب (المجاعة الشاملة) في كل من سوريا واليمن، لبنان يتدهور اقتصاده إلى درجة دفع المواطنين إلى الانتحار، يكفي تلك الجملة المعبأة بالمرارة والألم الإنساني العميق التي تركت في شارع الحمراء (أنا مش كافر الجوع كافر)! أما في العراق فإن المليشيات التابعة لإيران لا تعرف غير لغة واحدة، الرصاص في رأس من يعارضها، سواء أكان الرصاص له صوت أو كاتم للصوت! وتحاول تلك الميلشيات بإصرار تحويل العراق من دولة إلى عصابات! كما يكفي النظر إلى مجمل الاقتصاد الإيراني المتدهور لنتعرف على خواء وإفلاس هذا المشروع والذي بدوره يجلب التعاسة والجوع إلى البلدان التي وضع نفوذه فيها.

المشروع التركي:

تقريبًا الموقف التركي يتعاضد في الهدف تجاه المنطقة العربية كمثله الإيراني وإن من زاوية مختلفة، لقد ورث حزب العدالة والتنمية في بداية القرن الحالي اقتصادًا ناجحًا كان سببه الرئيسي ما ورثه الحزب من ثلاثين عامًا من الاصلاحات الاقتصادية والسياسية، خطاب السيد جورج بوش الابن بعد انتهاء اجتماع قمة حلف الأطلسي في استنبول في نهاية عام ٢٠٠٤م، قال الرئيس الأمريكي مخاطبًا النخبة التركية أمامه على رأسهم السيد رجب طيب أردوغان (بلادكم مع ١٥٠ سنة من الديمقراطية و الإصلاحات الاجتماعية تؤهلكم لقيادة المستقبل في الشرق الأوسط كمثال للتلاؤم بين الشرق والغرب لأنكم جزء من الاثنين.... دخولكم إلى أوروبا سيكون هامًا للتجسير بين العالم المسلم وبين الغرب، وسوف يعزز الديمقراطية والحريات الشخصية) كان خطابًا تاريخيًا وقتها حيث (النموذج التركي) هو المثال الذي تروج له الليبرالية الغربية وكانت ترى فيه الموقف الصحيح ضد التشدد الإيراني، فنجاحات تركيا وقتها مضرب الأمثال ومحط الآمال، من جهة ديمقراطية وتعددية وحريات على خلفية إسلامية، ومن

جهة أخرى سلام مع الجوار ونجاح اقتصادي. عام ٢٠٠٤م، لم يكن قد مضى على حزب العدالة والتنمية في الحكم غير سنتين، كان قد استطاع أن يحصد نتائج ثلاثون عامًا من العمل الجاد من حكومات سابقة بدأت بالمصلح تورقت أوزال (رئيس الجمهورية التركية الثامن ١٩٨٩-١٩٩٣م) ذو الخلفية العرقية الكردية. إصلاحات أوزال في كل من المجال الاقتصادي (تطوير التشريعات التركية لتتلاءم مع التشريعات الأوروبية) وفي المجال السياسي (السماح لكل الاجتهادات السياسية) تنظيم نفسها، بما فيها الأحزاب ذات البعد الديني، هي التي أقلعت بالاقتصاد التركي ووضعت تركيا في حالة من الأمل. وبدأ حزب العدالة والتنمية يحصد النتائج. إلا أن الأمر سرعان ما تبدل، فقد أخذ السيد أردوغان على نفسه أن يسير وراء الإصلاحات الكثيرة بمحاة قلم، بل وحتى الاصلاحات الأكثر قدمًا ومنها إصلاحات كمال أتاتورك. مثلا كان ممنوعًا بقانون الجمع بين رئاسة الحزب (أي حزب ورئاسة الحكومة و الرئاسة الأولى) فجمع الأولين، ومن ثم أضاف إليهما الثالثة في مسيرة تسميها المعارضة التركية التي تنامت إنها الطريق إلى (تركيز السلطة).. بعدها هجر سفينة أردوغان على مراحل عدد من كبار رجال الدولة واحدًا إثر آخر ولا زال الحبل على الجرار. وسار أردوغان في شبه سياسة ثأرية من كل ما اعتقد أنه عطل توجه تركيا إلى أوروبا وهي عدم اعتراف بقوته وتحويل مضامين خطاب بوش إلى برنامج تنفيذي!، تحول إلى الجنوب واكتشف أولا القضية الفلسطينية، فدخل في تلاسن وحرب إعلامية مع إسرائيل دون أن يقطع العلاقة الاقتصادية والعسكرية الوثيقة معها، ولكن موقفه التلاسني أكسبه الكثير من الجماهيرية عربيًا في أجواء عاطفية شديدة البعد عن الحسابات السياسية الواقعية. لم تكن تركيا تسير اقتصاديًا بشكل تصاعدي بعد سنوات قليلة من عام ٢٠٠٤م، الذي شهد قمة صعود النموذج التركي وبدأ سريعًا في التراجع حتى وصلت إلى عام ٢٠١٥م، عندما تنامى الشعور بخيبة الأمل لدى قطاع تركي واسع فكانت محاولة الانقلاب في ١٥ يوليو ٢٠١٦م. وقتها تفجرت الأزمة وهي كأي أزمة تبدو غير متوقعة ومربكة وكارثية لمن تحل به، إلا أنها في الغالب تراكمات تتصاعد على مر سنين وأساسها فقد العلاقة الواقعية بين ما يجري على الأرض والوهم السياسي الذي تحمله نخبة حاكمة صغيرة، هذا بالضبط ما حدث، تحولت تركيا من صفر مشكلات مع الغير إلى (مشكلات مع الكل) في الداخل والخارج، المصالحة مع الكرد فشلت، الوضع الاقتصادي تأزم، زاد التضخم وتراجعت الليرة وضمرت الصادرات، ذهب أردوغان إلى أماكن كثيرة بحثًا عن تعويض من سواكن في السودان إلى الخليج إلى ليبيا. ترجم الامتعاض الداخلي من تلك السياسات بعد ذلك في صناديق انتخابات بلدية استنبول الكبرى الذي رفض نتائجها الأولى حزب العدالة وأعيد الانتخاب في يونيو ٢٠١٩م، وفاز بشريحة واسعة المعارض أكرم إمام أوغلو الذي نافس علي بن علي يلدرم القريب من أردوغان ورئيس حكومته السابق! بل خسر الحزب بلدية أنقرة الكبرى وعدد من البلديات الأخرى، على جانب آخر فتحت المحاكمات والسجون وحتى المنافي لمعارضين أتراك وزج بعدد ضخم منهم بمحاكمة أو بغيرها، فغاب ذلك البريق للنموذج التركي، وظهر أن تركيز السلطة في يد شخص واحد هو قاتل لروح الديمقراطية والتنمية معًا، كانت النخب التركية قبل ذلك تفاخر أن في المسيرة الطويلة منذ أتاتورك يعود الأتراك دائمًا إلى صناديق الانتخاب لأنها القول الفصل! مع الابتعاد عن الواقع حتى تلك الفكرة (الديمقراطية) تحولت في مجتمع الخوف الذي أشاعه (حكم الشخص الواحد) إلى أمل بعيد وأصبحت القوانين التركية التي يسنها حزب العدالة بقيادة أردوغان أكثر تضييقيًا على الحريات. المؤسف أن السيد رجب أردوغان لا يعرف من اللغات إلا التركية، ولو كان يجيد الانجليزية فإن أفضل هدية يقدمها له بقية المخلصين حوله هو فلم المبدع مصطفى العقاد (عمر المختار) الرجل الليبي الصلب الذي قاوم الاحتلال الإيطالي في مطلع القرن الماضي (منذ قرن تقريبًا) لمدة عشرون عامًا، وكانت المقاومة بالبنادق والخيول، أمام الرشاشات وحاملات الجند والطائرات. وقتها سوف يعرف عجينة الشعب الليبي الذي أرسل جنوده وبعضًا ممن جندهم للحرب ضده. المفارقة أن جناحي ليبيا في الشرق والغرب وهما تونس والجزائر يطالبان اليوم فرنسا بالاعتذار عن المآسي التي ارتكبت إبان استعمار البلدين، يأتي السيد أردوغان إلى الحج والناس راجعة، فيقرر استعمار تركي لليبيا ركونًا إلى أن الامبراطورية العثمانية كانت هناك في وقت غابر من الزمن! إن الانقطاع عن الواقع بين لا لبس فيه وتمدد لا قبل للأتراك بحمله! المؤسف أن الوضع سوف يسوء قبل أن يتحسن، فالوضع الداخلي التركي يشهد تذمرًا يتسع بين النخب التركية جراء الوضع الاقتصادي والحروب الخارجية، كما يسوء بسبب تعقد القضية الكردية في الداخل بجانب القبضة البوليسية التي تتابع وتُسكت المعترضين، ومن جانب آخر يعادي أردوغان ليس فقط الجوار الأوروبي بل وحتى الحليف الأمريكي، الأول عن طريق السماح للمهاجرين للعبور لأراضيه، والثاني شراء أسلحة حديثة من دولة صممت فلسفة الحلف الأطلسي على مناوءتها !! بل هو في الطريق إلى تناقض تكتيكي مع حليف مؤقت

تحول النظام الإيراني إلى استبدادي وشخصاني مطلق استخدم الترهيب للتخويف والصمت للسيطرة

في سوريا وهي روسيا التي يتصادم معها في الصحراء الليبية! اليوم ليس ببعيد من فشل سياسة التوسع التركي في مناطق قريبة وبعيدة من تركيا فحقائق الاقتصاد والسياسة وحتى الجغرافيا مقرونة بالتضييق على الحريات لن تسمح للسيد أردوغان البقاء خارج الواقع السياسي / الاجتماعي.

الموقف الدولي من المشروعين الإيراني والتركي في المنطقة:

في سنوات القرن الحادي والعشرين، وبعد تفاؤل أولي بأن هناك (قيادة دولية) رشيدة بدأت تظهر في أقوى دولة في العالم الولايات المتحدة بعد سقوط الاتحاد السوفيتي في تسعينات القرن الماضي، دخلت الإدارات الأمريكية المتعاقبة في مرحلة تراجع سواء الإدارة الأوبامية وبعدها الإدارة الترامبية ٢٠٠٩ ٢٠٢٠م، لعقد كامل، لم يعد العالم ذو قيادة دولية يعتد بها. السيد براك أوباما من زاوية ربما مثالية اعتقد أن (استرضاء) إيران وعقد اتفاق معها في الملف النووي قد يرجعها إلى صواب الدول العادية و السيد ترامب اعتقد أن (المقاطعة) الاقتصادية و الدبلوماسية قد تعيد إيران إلى المسار الدولي، في العلاقة بتركيا أيضًا كانت غير مستقرة ، فرغم مجموع الخطوات التي اتخذها السيد أردوغان والتي تصب في خانة الخلاف مع الولايات المتحدة، من شراء معدات حربية متقدمة من روسيا إلى تراجع الحريات في الداخل التركي وحتى استفزاز النظام المصري في الأمريكي من خلال تعامل أكبر بنك تركي حكومي مع إيران مخترقًا الحصار، وأخيرًا إلقاء القبض المتبادل لمواطنين أتراك في أمريكا ومواطنين أمريكان في تركيا . فإن موقف أمريكا من تركيا لا زال في مكان (الاسترضاء) لا العداء وبالتالي فإن مشروع تركيا الوسطي لا يثير كثيرًا اهتمام في الدوائر الأمريكية. الدول الأخرى الكبرى كالصين أو روسيا لها مصالح اقتصادية في المنطقة تحاول الحفاظ عليها دون (إزعاج) للقوتين الإيرانية والتركية. هناك احتمال أن تتغير الأمور في الولايات المتحدة في نوفمبر القادم.

ما العمل؟

المحك في إثارة اهتمام القوى الكبرى وخاصة الغرب بمصالح المنطقة العربية هي بالقيام بإصلاحات في الإدارة خاصة في ملف اجتثاث الفساد ووضع المرأة والتنمية الاقتصادية المتوازنة مع إصلاحات تؤكد اللحمة الوطنية في الجبهات الداخلية ودخول المنطقة إلى الملعب الدولي، مع تصفية إن أمكن للملفات العالقة إقليميًا (بين العرب) وهي ملفات شائكة وتحتاج إلى جهود دبلوماسية كثيفة.

وقتها سوف ترى القوى الكبرى أن هناك مصالح لها في النظر بشكل متعاطف للقضايا العربية لأنها تشترك معها في القيم العالمية من جهة والمصالح الاقتصادية من جهة أخرى.

ومن الجدير بالذكر أنه في السنوات العشرين الأخيرة منذ تأسيس مركز الخليج للأبحاث، أنتجت البرامج البحثية في المركز ما يقارب ٣٠٠ كتاب وإصدار للمجلات العلمية وأكثر من ١٠٠٠ مساهمة بحثية خارجية. ويستحيل مناقشة إسهامات المركز في أبحاث الخليج بدون ذكر ملتقى الخليج للأبحاث السنوي الذي أسسه المركز في ٢٠١٠ م، واحتفل العام الماضي بدورته السنوية العاشرة في جامعة كامبريدج. ويظل ملتقى الخليج للأبحاث أكبر مؤتمر أكاديمي يركز بشكل حصري على منطقة الخليج، ويُشار إليه غالبًا بالحدث السنوي الأبرز للباحثين من جميع أنحاء العالم والذين تركز بحوثهم على الخليج. وقد أسس مركز الخليج للأبحاث من خلال استضافة ملتقى الخليج للأبحاث تلك المنصة المهمة والفريدة لتعزيز التعاون البحثي العالمي بين الباحثين الشباب والناشئين والباحثين الأكثر تمكنًا داخل الخليج وخارجه. وقد كان ذلك أمرًا غير مسبوق وقت تأسيس الملتقى. ومنذ ذلك الحين، نظَّم المؤتمر بنجاح أكثر من ١٢٠ ورشة عمل بحثية وأشرف على ما يزيد على ١٥٠٠ ورقة بحثية أكاديمية مجازة علميًا حول الخليج في جانبٍ معين.

ومنذ عام ٢٠٠٠م، حتى اليوم، شهدت منطقة الخليج والشرق الأوسط الأوسع نطاقًا والعالم أجمع تحولات مجتمعية بالإضافة إلى أزمات عالمية وتغيرات واضطرابات كبيرة أخرى، مثل الثورة الصناعية الرابعة وصعود الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، وهجمات الحادي عشر من سبتمبر وما تبع ذلك من الغزو الأمريكي لأفغانستان والعراق، والذي أدى إلى تحولات كبيرة في دينامية الأمن الإقليمي في الخليج، إلى جانب الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨م، وثورات وانتفاضات عام ٢٠١١م، في أنحاء العالم العربي، وتزايد العدوان الإيراني والحروب بالوكالة في المنطقة، والتحول العالمي للطاقة المتجددة، واليوم في عام ٢٠٢٠ م، جائحة كوفيد-١٩ والأزمة الاقتصادية القادمة. ولم يكن وجود مركز الخليج للأبحاث ليمنع وقوع هذه الأحداث في ذلك الوقت، ولكن أبحاث المركز ضمنت استمرار أهمية القضايا الخاصة بالخليج طوال تلك الأحداث وبعدها. ويفخر مركز الخليج للأبحاث بأن البحوث والتحليلات التي يجريها في طليعة هذه المناقشات، ليس فقط بالنسبة لمن يريد من داخل الخليج أن يفهم كيف تؤثر هذه القضايا في المنطقة، ولكن أيضًا من خلال العمل مع مراكز الفكر والشركاء الأكاديميين من جميع أنحاء العالم لضمان انعكاس الدور المهم لبلدان الخليج كأطراف فاعلة دولية في بحوث الشؤون الدولية بقدرٍ كاف.

وقد نظم مركز الخليج للأبحاث منذ تأسيسه ستة برامج بحثية وتحليلية كبيرة تتناول جميع العناصر المؤثرة في صنع السياسات في الخليج، بما في ذلك موضوعات مثل الأنظمة

حصد أردوغان نتائج ٣٠ عامًا من نجاح سابقيه بدأت بإصلاحات أوزال لكنه سار عليها بممحاة وحتى على إصلاحات أتاتورك

السياسية والتنمية، والعلاقات الخارجية للخليج، وقضايا الدفاع والأمن، والاقتصاد، والقضايا البيئية، ودور الطاقة وأبعادها الإقليمية والعالمية. وفي كل برنامج من برامج المركز البحثية، يهدف مركز الخليج للأبحاث ومجتمعه الواسع من الباحثين والمساهمين إلى تسليط الضوء على القضايا التي لم يتم استكشافها بعد والعلاقات ذات الأهمية المتزايدة حاليًا وفي المستقبل بالنسبة لمنطقة الخليج وبقية دول العالم. وقد تم تنظيم كل مجال بحثي لتشجيع نشر الأبحاث الجديدة المبتكرة وأن يعمل كمصدر للمعلومات تجتمع فيه جميع المواد اللازمة لتكوين فهم راسخ لمجال اهتمام معين، بما يتضمن البحث والتحليل نفسه، وهو ما ينتج منه غالبًا إصدارات الكتب أو المقالات، بالإضافة إلى مؤتمرات وورش عمل وبرامج تعلم تنفيذية، الأمر الذي يساعد على إبراز البحوث والإصدارات المستمرة، مما يتيح الفرصة لمناقشة موضوعات ينبغي استكشافها أكثر في أبحاث إضافية والتعاون على معالجتها.

ومن أقدم البرامج البحثية في مركز الخليج للأبحاث وأكثرها رسوخًا هو برنامج العلاقات الخارجية الخليجية البحثي الذي يركز على تفاعل دول الخليج مع سائر دول العالم، على كلٍ من الصعيد الإقليمي في الشرق الأوسط الأوسع نطاقًا والصعيد العالمي. وفي هذا المجال البحثي، يُجرى تحليل العلاقات الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي مع عددٍ من الدول والمناطق للتمكن من الفهم المناسب والشامل للدينامية التي تحرك السياسات الأجنبية لدول الخليج، والقضايا والتطورات التي تحدد اتجاه هذه العلاقات، وكيف تؤثر الروابط الفردية والثنائية على البيئة الإقليمية الأوسع نطاقًا. ويضم المجال البحثي عددًا من البرامج الفرعية التي تتضمن علاقات الخليج مع الاتحاد الأوروبي، وعلاقات الخليج مع آسيا، وعلاقات الخليج مع إفريقيا، والعلاقات الخليجية الأمريكية. ولكنه يتضمن أيضًا بحوث مستفيضة عن المجال الذي شهد نقصًا في السابق، وهو علاقات الخليج مع أمريكا اللاتينية وعلاقات الخليج مع بلدان معينة داخل هذه المناطق.

ونظرًا لدور النفط بالغ الأهمية في اقتصاد الخليج، فقد أجرى برنامج الخليج البحثي للاقتصاد والطاقة الذي نظمه مركز الخليج للأبحاث بعضًا من أبرز بحوث وتحليلات المركز التي يُشاد بها عالميًا. ويتم إيلاء اهتمام خاص في البرنامج البحثي بقطاع النفط والغاز الذي ما زال هو الأهم، وعلى توسيع سلسلة القيمة فيه لتشمل البتروكيماويات والتكرير والصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة مثل صناعة الألومنيوم. كما يُجرى تحليل محاولات تنويع أخرى في التجارة والخدمات والسياحة،

مع التركيز بشكل خاص على الطاقة المتجددة والطاقة النووية. وتشمل مجالات الاهتمام البيئات التنظيمية وبيئات الأعمال، وأسواق رأس المال والعلاقات التجارية (مثل منظمة التجارة العالمية، واتفاقيات التجارة الحرة)، ومستقبل العرض والطلب العالمي فيما يتعلق بالطاقة، وتنظيم أسواق النفط والغاز الدولية، وصور الطاقة البديلة، مثل مصادر الطاقة المتجددة، وعلى وجه الخصوص حاليًا، التنويع الاقتصادي وبرامج التحول الوطني.

ومن أكثر الإسهامات تأثيرًا في البعد الدولي للتعاون كبرنامج مشترك مع مركز سياسات الهجرة في فلورنسا هو برنامج أسواق العمل والهجرة في الخليج الذي نظمه مركز الخليج للأبحاث. ويقدم البرنامج بيانات وتحليلات وتوصيات تساهم في تحسين فهم أسواق العمل والهجرة في الخليج وإدارتها، مع إشراك وجهات نظر جميع الأطراف المعنية واحترامها. وتتضمن العناصر الرئيسية للبرنامج إلقاء نظرة شاملة للأبعاد السكانية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والسياسية والإدارية لأسواق العمل والهجرة، وجمع جميع البيانات والوثائق ذات الصلة، وفي مقدمتها البيانات والوثائق الصادرة من بلدان دول مجلس التعاون الخليجي وأيضًا من بلدان المنشأ، بالإضافة إلى إجراء بحث أكاديمي سليم والمساهمة في تطوير مجال البحث، وعرض تحليلات للسياسات، والاشتراك في حوار مع جميع الأطراف المعنية لمناقشة نتائج البحث. وقد نتج من بحث البرنامج عدد من الأوراق والكتب التحليلية عن قضايا الهجرة وسوق العمل في الخليج. كما يوجد موقع إلكتروني خاص بالبرنامج يحتوي على مجموعة من البيانات والوثائق التي تزيد باستمرار فيما يتعلق بأسواق العمل في دول مجلس التعاون الخليجي.

وعلى اعتبار أن البحوث العالمية حول الطاقة في الخليج تميل إلى التركيز حصرًاعلى سوق النفط، كان برنامج أمن البيئة واستدامتها الذي نظمه مركز الخليج للأبحاث في طليعة البحوث والتحليلات المتطورة حول القضايا البيئية في منطقة الخليج، حيث وثَّق معلومات مهمة ذات صلة حول مسائل معينة متعلقة بالخليج من أجل تعزيز الوعي بالقضايا البيئية الرئيسية وفهمها، مثل الاتجاهات المتعلقة بوضع البيئة والموارد الطبيعية في الخليج ومحركاتها الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية، بالإضافة إلى مبادرات كبيرة عن البيئة والاستدامة، والتهديدات البيئية مثل المياه والتصحر والتغير المناخي ومخلفات الإنشاءات والهدم.

كان لبرنامج أبحاث السياسة والمجتمع التابع لمركز الخليج للأبحاث دورًا فعالاً في تشكيل الطريقة التي يفهم بها العالم الديناميكيات الاجتماعية في منطقة الخليج، وبصفة خاصة المملكة العربية السعودية، التي غالبًا ما يُساء تمثيل مجتمعها في البحث والتحليل في العالم الغربي، بالإضافة إلى إساءة فهمها تاريخيًا، وقلة التعرض لها كدولة. وعلى مدى السنوات العشرين الماضية، بحث هذا البرنامج البحثي موضوعات تتعلق بالثقافة والديموغرافيا والقضايا الاجتماعية، مثل التعليم والدراسات الجنسانية والشباب والإعلام والتاريخ والمجتمع المدني، بالإضافة إلى الأنظمة السياسية مثل الدساتير الخليجية والهيئات التشريعية والقضائية، والأنظمة التنفيذية والحركات السياسية والاجتماعية وحقوق الإنسان.

وأخيرًا، ركز برنامج أبحاث الأمن والدفاع التابع لمركز الخليج للأبحاث على أحدث التطورات الأمنية في دول الخليج، بما في ذلك دول مجلس التعاون الخليجي الست، بالإضافة إلى إيران والعراق واليمن، والمنطقة المجاورة في جنوب آسيا، وبصفة خاصة باكستان وأفغانستان. وقد بحث البرنامج القضايا الأمنية الشائكة والهينة، مع التركيز بشكل خاص على مكافحة الإرهاب، والتطور النووي، وأسلحة الدمار الشامل في الخليج، واستقرار الأنظمة الحاكمة، والأمن البحري، والمخدرات، والاتجار بالبشر. وقد تضمنت أنشطة البرنامج تحليلات وتنبؤات وتقارير عن الأوضاع باللغتين العربية والإنجليزية، ومراقبة الأنشطة الإرهابية وآخر التطورات العسكرية، ودراسة التطورات الاستراتيجية والأمنية الحرجة.

ومن المستحيل ان نسرد بالتفصيل جميع الطرق التي ساهم بها مركز الخليج للأبحاث مساهمة كبيرة في العالم البحثي بمنطقة الخليج. ومع ذلك، فمن المهم في الذكرى السنوية العشرين لإنشاء المركز ان نسلط الضوء على الإنجازات المختلفة للمركز والدراسات البحثية الرائدة التي قام بها على مدى العقدين الماضيين، بما في ذلك الإنجازات البحثية التي حققها المركز في السنوات الأولى من إنشائه. وكان من أبرز تلك الإنجازات إنشاء سلسلة الكتاب السنوي الخليجي، والتي نشرها المركز سنويًا منذ عام ٢٠٠٣-٢٠٠٩م، وكانت غير مسبوقة في الطريقة التي تناولت بها جميع التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والاستراتيجية الرئيسية تناولاً شاملاً، وحددت أبرز التطورات في منطقة الخليج خلال سنة محددة. وتطلب تجميع كل طبعة بحثًا موسعًا في المصادر الأولية، ولا تزال الأعداد التي تم إنتاجها نتيجة لذلك بمثابة مواد مرجعية مهمة في الخليج للسنوات التي طُبعت فيها هذه الأعداد. وعلى سبيل المثال، إذا أراد شخص الوصول إلى فهم أفضل للديناميكيات السياسية في الانتخابات البرلمانية الكويتية لعام ٢٠٠٨م، فيمكنه بسهولة الرجوع إلى الكتاب السنوي الخليجي في ذلك العام، وهذا ما يعكس أهمية هذه الأعداد حتى اليوم.

وشهدت السنوات الأولى بعد إنشاء مركز الخليج للأبحاث إنجازات بحثية مهمة في مجال الأمن الإقليمي. ومن الأمثلة على ذلك، الدراسة البحثية التالية: " التطرف الراديكالي:

ثأر أردوغان من كل ما اعتقد أنه عطل توجه تركيا إلى أوروبا وتلاسنه مع إسرائيل أكسبه الجماهيرية العربية في أجواء عاطفية

الروابط العابرة للحدود الوطنية، الأسباب والآثار"، والتي قدمت دراسة غير مسبوقة تناولت عملية التطرف، مع التركيز على المملكة العربية السعودية واليمن وباكستان. وكان الهدف هو فهم مدى قوة الشبكات التي تهدف إلى تجنيد الأفراد لتنفيذ أنشطة إرهابية. وقد عملت الدراسة على تحليل تطور عملية التطرف، وبؤر الجماعات الرئيسية، ومصادر التمويل، والرعاية والمنظمات التي تعمل بالوكالة، وعلى غرار هذه الدراسة، أجرى المركز دراسة بحثية حول الجهات الفاعلة العنيفة غير الحكومية، وقد كشفت عن العلاقة بين الجهات الفاعلة العنيفة غير الحكومية والبيئة التي تنشئها وتغذيها. وقد طبقت نهجًا متكاملًا، حيث استرشدت بالمؤلفات حول الموضوع، بالإضافة الى تبني نهج نقدي مميز وإضافة البيانات الرئيسية التي تم جمعها من الأنشطة الحالية للجهات الفاعلة العنيفة غير الحكومية المعاصرة. وكان ناتج المشروع مخرجًا معياريًا وتجريبيًا على حد سواء، حيث تجسد في مشاركة العلماء المتميزين ذوي الخبرة الواسعة في مجالات خبرتهم. وأخيرًا، تضمنت أبحاث المركز المبكرة حول الأمن الإقليمي مشاركته في دراسة بحثية تشمل بلدان متعددة تسمى انفوكور (INFOCORE)، والتي أجرت بحثًا شاملاً حول دور وسائل الإعلام في النزاعات العنيفة وفي تشكيل تصورات الصراع والاستجابات.

وعلاوة على ذلك، ونظرًا لكونه مركز أبحاث يقع مقره في الخليج ويقدم وجهة نظر إقليمية، فقد كان من المهم دائمًا لمركز الخليج للأبحاث، وكلما أمكن ذلك، توفير محتوى البحث والتحليل باللغة العربية، ليس لعكس أولوياته الإقليمية فحسب، ولكن أيضًا لتوفير مدخلاً لهؤلاء الذين يأتون من المنطقة نفسها للوصول إلى محتوى بحثي عالي الجودة باللغة العربية لفتهم الأم، وهي اللغة الرسمية لجميع دول المنطقة. ولهذا السبب، فإن مجلة آراء، التي تنشر أبحاثًا وتحليلات شهرية باللغة العربية حول جميع القضايا التي تتناولها برامج أبحاث مركز الخليج للأبحاث، كانت مفيدة في ضمان توفير المحتوى العربي لفئة عريضة من القراء. وبالإضافة إلى إجراء البحث والتحليل باللغة العربية، من خلال ترجمة الكتب والمنشورات العلمية المهمة من الإنجليزية إلى العربية، ساعد مركز الخليج للأبحاث جمهوره الناطق بالعربية على الوصول إلى البحوث النقدية في الشؤون الدولية من مؤسسات غير تابعة للمركز.

وفي النهاية، وكما ذكرنا مسبقًا، فقد أتاح ملتقى الخليج للأبحاث، خلال عشر سنوات من عقد مؤتمرات ناجحة، فرصة لمركز الخليج للأبحاث لزيادة مخرجاته البحثية بشكل استثنائي، من خلال دعوة علماء من الخارج متخصصين في الشأن الخليجي لإجراء أبحاث تحت مظلة مركز الخليج للأبحاث. وقد تأسس الملتقى في البداية لتوفير بيئة أكاديمية تهدف إلى تعزيز الدراسات الخليجية وتشجيع التبادل الأكاديمي بين أولئك الذين يعملون أو يهتمون بالتطورات الجارية في منطقة الخليج بالتحديد، والمجتمعات المؤسسة لها. وبعقده في المقر التاريخي لجامعة كامبريدج، يسلط كل ملتقى الضوء على القضايا الحاسمة المهمة لمنطقة الخليج ويوفر أساسًا لإجراء البحوث الأكاديمية والتجريبية والمشاركة فيها عبر مجالات السياسة والاقتصاد والطاقة والأمن والعلوم الاجتماعية على نطاق أوسع. ومن خلال ورش العمل المتوازية المخصصة لموضوعات محددة، يوفر الملتقى معلومات واقعية وثاقبة حول المنطقة، معززاً للتفاهم المتبادل بين الخليج وبقية العالم. ويتم التركيز بشكل خاص على تشجيع العلماء الشباب، وخاصة في دول مجلس التعاون الخليجي بالإضافة إلى اليمن والعراق، بما يشمل أولئك الذين يدرسون في الخارج، على المشاركة في المباحثات والتعاون البحثي. وعلاوة على ذلك، تعزز ورش العمل الجهود البحثية المختلفة بين المؤسسات من داخل منطقة الخليج وأجزاء أخرى من المنطقة لزيادة الوعي بقضايا خليجية معينة.

وها نحن نبدأ عقدًا جديدًا في ظروف استثنائية من وجود وباء عالمي يؤثر على جميع دول العالم بشكل عشوائي، وله بالفعل عواقب اقتصادية مدمرة بما في ذلك الانخفاض الحاد في أسعار النفط العالمية. ومن الواضح أن البحث الذي يستهدف الخليج وكيفية تأثر الخليج بالأحداث العالمية سيبقى ذو أهمية في السنوات المقبلة. ويظل مركز الخليج للأبحاث ملتزمًا بمهمته الأصلية المتمثلة في وضع هذه الأحداث في سياقها الخليجي، وذلك من حيث تأثيرها على منطقة الخليج، وتقديم أبحاث وتحليلات عالية الجودة باللغتين الإنجليزية والعربية من خلال برامجها البحثية المتنوعة والشراكات العالمية، فضلاً عن الانخراط مع جيل جديد من علماء الخليج من جميع أنحاء العالم.

* أستاذ علم الاجتماع السياسي - جامعة الكويت - الكويت